

وثيقة المعلومات حول المشروع

مرحلة الفكرة

رقم التقرير: PIDC11848

اسم المشروع	الاستثمار في فرص الشباب في المغرب (P151169)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	المغرب
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري
وثيقة المعلومات	P151169
المستدين / المستدينون	وزارة المالية
الإدارة الحكومية المطبقة	وزارة الشؤون العامة والحكومة
الفئة البيئية	التقييم الجزئي بي
تاريخ تحضير وثيقة معلومات المشروع/ تحديثها	16 تموز/ يوليو 2015
تاريخ الموافقة على وثيقة معلومات المشروع/ الإفصاح عنها	22 شباط/ فبراير 2017
التاريخ المتوقع لإتمام التقييم	
التاريخ المتوقع لموافقة اللجنة	
قرار مراجعة الفكرة	المسار رقم 2- وافق فريق المراجعة على مواصلة العمل

1- المقدمة والسياق

سياق البلد

في العام 2011، دعا المغاربة- الشباب بشكل خاص- إلى نظام ديمقراطي مُجدد، وحوكمة أفضل، وحرّيات وصوت وفرص أكثر. ويشكّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة 30 بالمئة من إجمالي سكّان المغرب، و44 بالمئة من السكّان في سنّ العمل. بالرغم من المعدّلات الإيجابية للنموّ الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية، أي ما يعادل 4.3 بالمئة سنويًا، تأثّر الشباب المغربي بشكل متفاوت بالاستبعاد الاقتصادي. ولقد

خلق الاقتصاد المغربي معدل 87500 فرصة عمل في السنة، ما ليس كافيًا تمامًا لاستيعاب حوالي 224 ألف داخل جديد إلى سوق العمل، بما فيهم 148 ألف شاب وشابة. بشكل إجمالي، هناك حاليًا أكثر من مليون عاطل عن العمل يبحثون عن عمل في المغرب، ما يوازي 70 بالمئة من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة، وكذلك ما بين 2.7 مليون و3.5 مليون شاب وشابة غير ناشطين/ غير متّصلين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 (ليسوا في طور التعليم أو التوظيف أو التدريب).

في ظلّ دستور البلاد الجديد (2011)، بدأت الحكومة المغربية عملية ديناميكية لتعزيز الفرص الاقتصادية والاندماج الاجتماعي في أنحاء البلاد. ولاكم بالرغم من إطلاق الحكومة للعديد من برامج التنمية المهمة (مثل المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) واستراتيجيات قطاعية جديدة في مجالات التعليم والشباب والتوظيف، هناك حاجة إلى جهود إضافية لدعم قدرة تطبيق الإصلاحات التي تقودها البلاد والتنسيق بين الإدارات لتأمين برامج وخدمات فعّالة للشباب، لا سيّما الذين ينتمون إلى مجموعات محرومة.

السياق القطاعي والمؤسّساتي

يشكّل خلق الفرص للشباب، لا سيّما للمحرومين، تحدّيًا كبيرًا للبلاد. إنّ الشباب (ما بين 15 و29 سنة) الذين يشكّلون حوالي 30 بالمئة من مجمل سكّان المغرب و44 بالمئة من السكّان في سنّ العمل (ما بين 15 و64 سنة) قد تمّ استبعادهم بشكل كبير عن النموّ الاقتصادي المستدام الذي شهدته البلاد في السنوات الأخيرة. إ التقديرات للعام 2015 تشير إلى أنّه هناك حوالي 2.7 مليون شاب وشابة ما بين 15 و29 سنة غير ناشطين (لا سيّما نساء) لا يتعلّمون ، ليسوا موظّفين أو يتدرّبون. إنّ نسبة 82 بالمئة من الشابات يتركون المدرسة ولسن في سوق العمل لأسباب عائلية أو بسبب الاحباط. إنّ مجموعة الأشخاص الذين ليسوا لا في التعليم أو التوظيف أو التدريب هم عرضة بشكل خاص للاستبعاد الاجتماعي. كما هناك 700 ألف شاب وشابة عاطلون عن العمل (لا سيّما رجال) وحوالي 1.7 مليون شاب وشابة يعملون في ظل ظروف توظيف غير مستقرة كأجراء غير رسميين أو عمّال بمهنة حرّة (حوالي 88٪ من الشباب الموظّفين قد عملوا من دون عقد).

لا يستطيع الشباب المغربي لا سيّما الأكثر حرمانًا الولوج إلى الفرص الاقتصادية المتوفّرة لأنهم يفتقرون للمهارات المناسبة والمعلومات المتعلقة بهذه الفرص. تُقدّر نسبة خلق فرص العمل بأكثر من 750 ألف وظيفة جديدة بحلول العام 2020، وذلك يتوقف على العرض الملائم لليد العاملة. هناك فجوة كبيرة في المهارات بالنسبة إلى التقنيين والمشغلّين شبه المؤهّلين، كما أفادت مجموعات توظيف وشركات فردية متعددة. واستنادًا إلى مقابلات أُجريت مع اتحادات أرباب عمل وجمعيات متخصصة في الموارد البشرية، وشركات فردية، ومزوّدّي تدريب للشباب في مطلع العام 2015، بالتعاون الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولي، هناك حاجة كبرى إلى عمّال شبه مؤهّلين من دون شهادة ثانوية، لا سيّما في قطاعات اقتصادية مهمّة ومرتفعة النموّ مثل السياحة، واللوجستيات،

والآليات، والبيع بالتجزئة، وتكنولوجيا المعلومات والتعاقد الخارجي في مجال نظم الإدارة، والبناء. كما يفيد أرباب العمل بحركة عمل عالية نسبيًا في الوظائف شبه المؤهلة في بعض القطاعات الرئيسية، بما في ذلك السياحة (بنسبة 20 بالمائة)، والبيع بالتجزئة، ومراكز الاتصالات، والآليات، لذا فإن إجمالي خلق الوظائف هو أعلى من صافي خلق الوظائف. كما تشير دراسات حديثة (بما فيها تقييم مؤسسة التمويل الدولية لمبادرة "التعليم للتوظيف" [E4E]) أن الطلب على العمل ونمو التوظيف في المغرب (حوالي 90 ألف وظيفة في السنة حاليًا) قد يكونان أعلى إن استطاع أرباب العمل ملء العديد من الوظائف الشاغرة حاليًا بسبب النقص في المتقدمين الذين يتمتعون بالمهارات الملائمة من الناحية التقنية واللغوية والسلوكية وتلك المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

إن معظم البرامج العامة الموجودة لا تسدّ هذه الفجوات وتستهدف بشكل أساسي الخريجين/ المتخصصين ذوي المهارات العالية وليس الباحثين عن وظائف الذين يتمتعون بمهارات قليلة أو متوسطة. لقد ركّزت البرامج الاستخدامية في المغرب بشكل تقليدي على تلبية حاجات الخريجين/ الباحثين عن عمل من الشباب حملة شهادات التعليم العالي. خلال السنوات الأخيرة، إن الوكالات المتخصصة في التطرق لمعوقات الاستخدامية وسط الشباب (مثل الوكالة الوطنية للتدريب المهني والوكالة الوطنية للتوظيف) قد خدمت بشكل أساسي الشباب من حملة شهادات التعليم العالي (الباكالوريا +). بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون البرامج الاستخدامية المتوفرة موجّهة بحسب العرض (البنك الدولي، 2012) ولا تطوّر مهارات الباحثين عن عمل لتلبية متطلبات فرص العمل المتاحة أصلًا. وتبقى القدرة المؤسسية وتغطية البرنامج متدنيّتين. فعلى سبيل المثال، إن قدرة الوكالة الوطنية للتوظيف على تقديم خدمات توظيف، كما هو مبين من قبل عجز من موظفي الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات نسبةً لعدد الباحثين المسجلين عن عمل (عدد الموظفين)، هي محدودة. إن برامج سوق العمل النشطة الموجودة (ALMP) تستهدف بشكل أساسي الخريجين العاطلين عن العمل وتغطّي فقط حوالي 60 ألف شخص في السنة. لتحسين قدرتها على خدمة عدد أكبر من الناس (بمن فيهم غير الخريجين)، على الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تطوير شراكات وتعزيز قدرة وكالات الوساطة الخاصة لسوق العمل والمنظمات غير الحكومية المتخصصة لتحسين تطابق العمل استنادًا إلى الفرص المتوفرة على المستوى المحلي.

في حين أنّ برامج تعزيز الأعمال الحرة وريادة الأعمال على الصعيد الضيق هي بدائل لتحسين نتائج سوق العمل للشباب الأقل تعليمًا، يبقى هناك العديد من العوائق لتنفيذ هذه البرامج في المغرب. وبالرغم من ذلك تظهر البرامج والمبادرات الموجودة العديد من الفجوات، بما في ذلك نقص في الولوج إلى المعلومات ذات الصلة، وثقافة تجنب المخاطر، ونقص في تطوير المهارات اللازمة، والتمويل، والحقوق القانونية وحقوق الملكية، والتوجيه والدعم قبل و بعد إطلاق الشركات الناشئة، بالإضافة إلى الحواجز الإدارية. تشير البراهين الدولي إلى أنه لدى توفير مزيج من المهارات، ورأس المال، والدعم التوجيهي استنادًا إلى القيود الأساسية للمجموعة المستهدفة، قد تقود برامج ريادة الأعمال إلى خلق فرص عمل وتحسين في نتائج سوق العمل للمجموعة المستهدفة. وهكذا، من المهم بالنسبة

إلى المغرب التطرق للعوائق الموجودة من خلال وصل شباب محرومين ببرامج ريادة الأعمال متناهية الصغر والأعمال الحرّة.

وفي الوقت عينه، يواجه الشباب في المغرب عملية استبعاد متعددة الأوجه تتطلب مقاربة متكاملة لتزويد الخدمة العامة. يعاني العديد من الشباب في المغرب، لا سيّما أولئك الذين تابعوا تعليماً ثانوياً كأبعد تقدير والذين غادروا النظام التعليمي، من فجوات عديدة في السلوك والمهارات الأرجح أنّها ستؤثر سلباً على إمكانيّة إيجادهم لعمل. هكذا، سيحتاج العديد من هؤلاء الأفراد إلى تدابير علاجية/إصلاحية للتطرق لهذه الفجوات في المهارات. يشير دليل حديث إلى أنّ إشراك المجتمع والاعتراف الاجتماعي هما عاملان مهمّان لتطوير المهارات للمساعدة على زيادة فرص التوظيف والاندماج الاجتماعي الاقتصادي. في هذا السياق، تحرص الحكومة المغربية من خلال وزارة الشباب والرياضة والسياسة الوطنية للشباب على حوض مقاربات "التسوق في وقفة واحدة" في مراكز الشباب التابعة لها (دور الشباب) حيث يستطيع الشباب المنقطعون والمثبطون من الانخراط في المجتمع والتمتع بفرص لبناء شخصياتهم ومهاراتهم، من خلال التطوّر، والتمكّن من الانضمام إلى النشاطات الرياضية والثقافية. يُتوقع أن تزيد العلاقات التي تنشأ من هكذا نشاطات جهود حكومة المغرب في التخفيف من الاستثناء الاجتماعي الاقتصادي وزيادة المشاركة في حياة المجتمع. ولتحقيق هدف حكومة المغرب، سيدعم هذا المشروع تطوير خدمات متكاملة وصديقة بالشباب للتخفيف من التجزئة الحالية ما بين النشاطات التي تركز على التوظيف والمزيد من النشاطات الاجتماعية.

في سياق هذا الاندفاع لتحسين الاندماج الاجتماعي، هناك منحى قوي للاستثمار في أكثر الشباب ضعفاً من خلال مقاربة متجددة تتضمن إعادة دمج اجتماعية اقتصادية وخدمات دعم للشباب أكثر. والأهمّ هو أنّه على هذه الخدمات أن تتضمن التحضير والولوج إلى فرص للشباب الذين سيكونون على الأرجح أكثر تهميشاً كنتيجة لاختبارهم استغلالاً أو تعرّضهم أو مشاركتهم في نشاطات جرمية بحكم دخولهم إلى مراكز حماية الطفولة. هناك حوالي 5000 مراهق وشاب يتمّ إيواؤهم في 17 مركزاً لحماية الطفولة كل سنة. إنّ أنّ الاستثمار في هذا الجزء الحيوي من المجتمع يتطلّب مستوى أعلى من الخدمة للتطرق بنجاح للنقائص الاجتماعية والنفسية العديدة الناتجة عن التعرّض المبكر لسلوك عالي الخطورة من بين أمور أخرى. طلبت وزارة الشباب والرياضة من البنك الدولي مواجهة هذا التحديّ كجزء من طلبها واسع النطاق للدعم لتحسين الاندماج الاجتماعي الاقتصادي للشباب المحرومين في المغرب.

وأخيراً، هناك تحدّي كبير أمام حكومة المغرب يتمثّل بترجمة الأهداف الاستراتيجية لاندماج الشباب الاقتصادي والاجتماعي إلى هندسة مؤسسية فعّالة ومستدامة. وبشكل تقليدي، إنّ توفير خدمات اندماج وتوظيف الشباب في المغرب قد تمّ بشكل خاص على يد القطاع العام بشكل مركزي وبنجاح محدود. في هذا الإطار، طُلب من البنك الدولي المساهمة في هذا المسعى من خلال دعم تطوير الهيكل المؤسسي والتنفيذي لنظام وطني من الخدمات

المتكاملة والصدقية بالشباب، لفترة أطول بكثير من مدة المشروع. وبشكل خاص، تحتاج حكومة المغرب إلى تطوير ودعم مقاربة منهجية لتأمين وبرمجة خدمات شباب مرنة تركز على الأداء ومكيفة حسب الحاجات المحلية، ما ينقص حاليًا في المغرب. كما تحتاج أيضًا إلى تطوير وتنفيذ على الأرض لنموذج تقديم غير مركزي تشاركي- من خلال شراكات عامة خاصة ومنظمات غير حكومية يقودها شباب و/ أو منظمات غير حكومية تدعم الشباب- لدفع الامتداد والتنفيذ والاستدامة من النظر إلى النظر.

العلاقة باستراتيجية المساعدة القطرية

إنّ التركيز الاستراتيجي على شباب أقلّ تعليمًا والمحرومين هو أمر أساسي لتخفيف الفقر وتحسين الازدهار المشترك لنسبة 40 بالمئة من المغاربة في قعر الهرم الاقتصادي الذي ينتمي إليه الشباب المحرومين. كما أنّه من الفعّال أيضًا تحقيق هدف استراتيجية شراكة البلاد 2014-17 الجديدة للتغلب على الازدواجية المستمرة في النموذج الاقتصادي للبلد وتعزيز نموّ أكثر شموليةً. وبشكل خاص، إنّ المشروع المقترح سيساهم في الوصول إلى نتيجة استراتيجية 1.6 ("مهارات مطوّرة من خلال تعليم عالٍ أو تدريب مهني ومتطابقة أكثر مع حاجات سوق العمل") ونتيجة استراتيجية 1.7 ("تحسين الولوج إلى برامج الحماية الاجتماعية وفعاليتها، لا سيّما للشباب").

إنّ المشروع المقترح سيكمل سلسلة البنك الدولي لقرض سياسات التنمية للمهارات والتوظيف وهو برنامج يدعم جهود حكومة المغرب في تحسين فعالية برامج تنمية المهارات، وخدمات الوساطة، وأنظمة معلومات سوق العمل. منذ العام 2012، طبق البنك الدولي برنامجي قرض سياسات التنمية وتشمل الإنجازات (1) إصدار قوانين تدعم الإصلاحات لتحسين ارتباط التعليم العالي وتشكيل المشاريع الصغرى، و(2) تنمية وتنفيذ خطة عمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاستراتيجية للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016، و(3) تقوية نظام معلومات سوق العمل. كما سيكمل المشروع تنافسية سلسلة قرض سياسات التنمية وسيساهم في خلق "وظائف أكثر وأفضل" من خلال تحسين المناخ الاستثماري، أي تعزيز إصلاح السياسة التجارية وتسهيل التجارة، وتحسين الحوكمة الاقتصادية.

إنّ المشروع يدعم استراتيجية البنك الدولي في طور التحضير والتي تقضي الترويج للسلام والاستقرار للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإشراك الشباب في حياة المجتمع (الركيزة الأولى، "تجديد العقد الاجتماعي"). سيتمّ تصميم نظام التسليم من خلال مقاربة شاملة لبناء ملكية الشباب، وثقة بالمؤسسات، والمشاركة في المشاورات الممنهجية ومشاركة قوية للمستفيدين في نظام التسليم الذي تُعدّ منظمات المجتمع المدني وسيطًا اجتماعيًا فاعلًا فيه. سيتمّ إدخال آليات ردود فعل المستفيدين في المشروع لتعزيز صوت الشباب وتمكين المحاسبة والشفافية. وسيتمّ تنفيذ آلية لتدارك الشكاوى على المستوى المحلي، إلى جانب إنشاء منصّات إلكترونية ستسهّل عملية مراقبة نشاطات المشروع من قبل الشباب. إنّ بناء الشراكات المستدامة مع منظمات المجتمع المدني ستساهم أيضًا في الوصول إلى مجموعات الشباب المستبعدين. سيتمّ تنفيذ هذه النشاطات على مدار دورة المشروع.

كما سيبنى المشروع المقترح على دروس استُخلصت من مشروع "تعزيز مشاريع الأعمال متناهية الصغر للشباب المحرومين" في القطاع غير الرسمي والذي يتمّ تنفيذه حالياً من قبل وزارة الشباب والرياضة. ويزوّد هذا المشروع 5000 مستفيد بإمكانية الولوج إلى خدمات تنمية مشاريع الأعمال متناهية الصغر عبر امتداد مفصل، وعمليات محدّدة، ومحتوى تعليمي، ما يكمل برامج مشاريع الأعمال لخرّيجي التعليم الثالثي مثل "مقاولتي".

2- هدف/ أهداف التنمية المقترحة

هدف/ أهداف التنمية المقترحة (من مذكرة مفهوم المشروع)

إنّ هدف تنمية المشروع المقترح هو تحسين الولوج إلى الفرص الاقتصادية وزيادة المشاركة الفاعلة للشباب المحرومين في حياة المجتمع في المغرب.

النتائج الرئيسية (من مذكرة مفهوم المشروع)

إنّ التقدّم المحرز نحو هدف التنمية المقترح سيُقاس من خلال سلسلة من المؤشرات الكميّة والنوعيّة، بما في ذلك:

- (1) عدد المستفيدين من المشروع (رجال ونساء) الذين يتممون أيّاً من خدمات الدمج ضمن الخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب.
- (2) عدد المستفيدين (رجال ونساء) من مشروع خدمات الاستخدامية وهم في طور التوظيف، أو التعليم، أو التدريب، أو يشاركون في نشاط من نشاطات المجتمع المحليّ بعد 12 شهراً من إتمام خدمة استخدامية ضمن الخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب.
- (3) نسبة الشباب (رجال ونساء) المشاركين في نشاطات شبابية محليّة والذين يفيدون بأنّ مشاركتهم في مجتمعهم قد تحسّنت كنتيجة للمشروع.
- (4) مستفيدون يشعرون بأنّ استثمارات المشروع قد عكست حاجاتهم (%).
- (5) عدد مراكز الشباب التي تزيد نطاق الخدمات المقدّمة.

3. وصف تمهيدي

وصف للفكرة

يؤمن المشروع المقترح حلولاً متكاملة لتوسيع ولوج الشباب إلى الفرص من خلال الدمج بين تدابير العلم والاستخدامية بارتباط الشباب. ونظرًا للعوائق المحددة التي يواجهها الشباب المغربي، بما في ذلك العدد الكبير من الرجال والنساء الشباب المحبطين م غير الناشطين والمنعزلين، لن يؤمن مشروع توظيف تقليدي الطيف المطلوب من فرص التعليم والارتباط المفصلة لمطالباتهم. لذلك، وكما يُشار في ما يلي، ستستخدم تنمية المجتمع، والمهارات الشخصية، والنشاطات الرياضية، والتطوع، وتوجيه النظراء التي يقودها الشباب كنفاد دخول لالتزام الشباب على الصعيد المحلي، وليس حصريًا، تحضيرًا لتدخلات الاستخدامية وتتسبب الوظائف مع القطاع الخاص. في حين هناك دليل قاطع حول أهمية السنوات الأولى في صقل كل المهارات، يشير دليل جديد إلى أنّ بعض المهارات الحياتية المهمة للاستخدامية هي أكثر ليونة من المهارات المعرفية في سنوات متقدمة، كما عندما يكون الشباب في العشرينيات من العمر. وتضاهي التدخلات الناجحة في أي عمر كان التوجيه والتعلق اللذين تعطيهما العائلات الناجحة لأولادها.

إنّ الخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب في ظل المشروع المقترح ستكمل برامج التعليم والتوظيف الرسمية الموجودة من خلال تقديم تنمية مهارات ناشطة وإحالات للشباب المحرومين في مجتمعاتهم الخاصة من خلال مبدأ "التسوق في وقفة واحدة" بهدف ملء الثغرات في قدرات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات الحالية ومزودين آخرين على الصعيد الوطني. إنّ المشروع المقترح هو منسجم مع رؤية حكومة المغرب لتأمين فرص الارتباط والاستخدامية للشباب الأقل تعليمًا في أنحاء البلاد. في هذا الإطار، سيشمل شابًا منسحبين من المدارس وأمينين من خلال التوعية وإحالات في النظام التعليمي ليتمكن الشباب من الولوج إلى المزيد من فرص التعليم والدخل المتوفرة في القطاع الخاص.

1. وصف

المكوّن الأول: توفير الخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب على الصعيد المحلي (75 مليون دولار أمريكي) يسعى هذا المكوّن إلى تزويد الشباب المحرومين بالولوج إلى الفرص الاقتصادية، وتشجيع مشاركتهم الناشطة في حياة المجتمع، وضمان الحماية الأساسية للذين هم عرضة لخطر أكبر. ولتحقيق هذا الهدف، سيمول هذا المكوّن توفير الخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب عبر تأسيس محطات "التسوق في وقفة واحدة" في أنحاء المغرب وشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووكالات أخرى ذات صلة. بالإضافة إلى ذلك، سيمول المكوّن خدمات مخصصة للشباب الأكثر ضعفًا بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

1.1 توفير الخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب لتعزيز الفرص الاقتصادية والمشاركة في المجتمع بشكل أكبر س يدعم هذا المكوّن الفرعي تنمية وتمويل مستويين من الخدمات: (1) التزام للمجتمع العام والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى خدمات المهارات الحياتية والاستعداد الوظيفي (خدمات الدمج) التي ستتوفر لكافة المستفيدين من المشروع لدى التسجيل والتي تسعى لإشراك مستفيدين من الشباب في مجتمعاتهم المحلية. يؤمن كل مركز مجموعة مختلفة من نشاطات الالتزام بحسب قدراته وحاجات واهتمامات شبابه؛ و(2) مجموعة من

الخدمات الأكثر تطورًا الموجهة نحو استخدامية وفرص العمل الحرّ (خدمات الاستخدامية) معززة لعدد أصغر نسبيًا من المستفيدين، أي الذين أكملوا عددًا معينًا فقط من ساعات حصص خدمات الدمج والعدد المطلوب من ساعات التطوع. ولتفصيل بعض هذه الخدمات بشكل أفضل (خدمات التدريب على سبيل المثال) لحاجات الفرص الموجودة، سيُنشئ المشروع روابط وثيقة جدًا مع اتحادات أرباب العمل ومراكز مراقبة التوظيف القطاعية مثل مراكز مراقبة السياحة واللوجستيات (المدعومة حاليًا من قبل مؤسسة التمويل الدولي).

1.2 الدعم لمزوّدَي الخدمات المتكاملة والصدّيقة بالشباب

إنّ هذا المكوّن الفرعي سيضمن إيصال الخدمات المتكاملة والصدّيقة بالشباب من خلال: (1) تأمين منشآت معيّنة ذات ملكيّة عامّة والدعم التقني والعيني لتصبح مراكز "تسوق في وقفة واحدة"؛ و(2) خوض شراكات القطاع العام بالخاص تركز على النتائج مع المنظمات غير حكومية المغربية والقطاع الخاص؛ و(3) تأسيس نظام إحالة لخدمات تقدّمها مؤسسات/وكالات أخرى على الصعيد المحلي، مثل الوكالات الوطنية للتدريب المهني، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ووكالة التنمية الاجتماعية، وأرباب العمل المحليين، وغيرها. كما سيمولّ هذا المكوّن الفرعي حملة امتداد لتشجيع مستفيدين مؤهلين من المشروع على التسجيل في مراكز "التسوق في وقفة واحدة" والمشاركة في الخدمات المتكاملة والصدّيقة بالشباب. بالأخذ بعين الاعتبار أنّ، (1) هذا المكوّن الفرعي سيمولّ: (أ) تجديد/ تجهيز مراكز موجودة أصلًا، (ب) ومنصّات التعليم، و(ت) الدعم لتنمية الموارد البشرية (مثل مدراء المراكز، المرشدين، موظفي المراقبة/ تكنولوجيا المعلومات، وغيرها). وبالأخذ بعين الاعتبار أنّ (2) هذا المكوّن الفرعي سيؤمّن الدعم المالي إلى مزوّدَي مغاربة خاصين مؤهلين ومنظمات غير حكومية/ منظمات المجتمع المدني، ليتمكّنوا بدورهم من تأمين الخدمات المتكاملة والصدّيقة بالشباب وتكملة الخدمات التي يتمّ تزويدها عبر مراكز "التسوق في وقفة واحدة". قد يشمل هذا تنمية أدوات تدريب ومناهج مستخلصة من أفضل الممارسات الدولية وليتمّ استخدامها لخدمات الاندماج والاستخدامية. سيتمّ اختيار مزوّدَي المجتمع المدني والقطاع العام المطبّقين والمديرين لنشاطات لمكوّن هذا المشروع عبر آليّة منح تنافسية. إنّ إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إيصال خدمات توظيف واجتماعية سيساعد في التطرّق للقصور في طاقم العمل وقيود القدرة الموجودة.

1.3 خدمات الدمج للشباب الأكثر ضعفًا

سيتمّ تفصيل خدمات الدمج للشباب الأكثر ضعفًا للمراهقين والشباب الذين يتمّ إيواؤهم في مراكز حماية الطفولة تحت مسؤولية وزارة الشباب والرياضة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ أوضاع الشباب وأعمارهم في هذه المجموعة الفرعية تختلف بشكل كبير. سيمولّ المشروع خدمات مفصّلة لهذه الشريحة من الشباب الضعفاء جدًا، بما في ذلك الإرشاد، والدعم النفسي، وتنمية المهارات الحياتية، والولوج إلى الخدمات

القانونية، وخدمات المعلومات للترويج للدمج الاجتماعي والاقتصادي والمتابعة عبر منظمات غير حكومية. إن تقييم المراهقين والشباب الذين يتم إيواءهم في مراكز حماية الطفولة سيفيد بأشكال الارتباط المعينة، وتسلسل تزويد الخدمة، وآليات الإحالة للخدمات العامة والخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب المتوفرة في المجموعات الاجتماعية المعنية. كما سيوضح التقييم مجالات التعاون وترتيبات الشراكة مع اليونيسف والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المكوّن الثاني: تنمية مؤسساتية وإدارة المشروع (10 مليون دولار أمريكي)
يدعم هذا المكوّن قدرة وزارة الشباب والرياضة على تصميم، وتنفيذ، ومراقبة، وتقييم سياسات وبرامج وخدمات الشباب فعّالة الكلفة في أنحاء البلاد. كما يركّز على بناء القدرات على المستوى المحلي وملكية المؤسسات المحلية لنموذج الخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب الجديد ومشاركة الشباب في إيصال الخدمات المتكاملة والصديقة بالشباب لتعزيز فرص الاستدامة. وسيمول هذا المكوّن بشكل خاص العديد من عقود المساعدة التقنية، إلى جانب مستشارين فرديين ونفقات تدعم تنفيذ المشروع.

2.1 تعزيز المؤسسات لتزويد سياسات وبرامج للشباب على المستويين الوطني والمحلي
المستوى الوطني: سيتمّ دعم تعزيز المؤسسات على المستوى الوطني عبر المساعدة التقنية لتعزيز (1) قدرة تنفيذ سياسة وطنية؛ و(2) تخطيط وتنفيذ الميزانية؛ و(3) مراقبات داخلية؛ و(4) رفع التقارير؛ و(5) أنظمة إدارة الأداء، بما في ذلك الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

المستوى المحلي: سيتمّ دعم تعزيز المؤسسات على المستوى المحلي عبر المساعدة التقنية لتحسين التخطيط والإيصال والمراقبة المحلية لخدمات الشباب على ثلاثة مستويات:

(1) تعزيز المؤسسات للحكومات المحلية الهادفة إلى تنمية قدرات مسؤولي القطاع العام على التخطيط والمراقبة المحلية لحاجات وخدمات الشباب بالتعاون مع الجهات الخاصة والعامّة مثل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ووكالة التنمية الاجتماعية، ودور الشباب، وميسري الأسر، ومراكز حماية الطفولة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، ومجالس ومنصات الشباب المحلية.

(2) بناء قدرات منشآت الشباب الموجودة الهادفة إلى إصلاح الإدارة المركزية الحالية لتقديم نظام إدارة يقوده الشباب/ منظمات غير حكومية لضمان مشاركة وصوت شبابي أكبر في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع. تقدّم مراكز مؤسسة محمد السادس التي أوكلت عقود إدارتها إلى منظمات غير حكومية نماذج مناسبة لإدارة مراكز الشباب.

(3) يهدف الترخيص وبناء القدرات لكافة المنظمات غير الحكومية المطبقة، عقب اختيارها الأولي لتطبيق البرنامج، إلى ضمان المحاسبة الائتمانية للمنظمات غير الحكومية المهتمة والتخفيف في الوقت عينه من خطر سوء إدارة الأموال، وهو مجازفة تم ملاحظتها في دراسات حديثة حول نقص في القدرة لدى المنظمات غير الحكومية.

2.2 إدارة المشروع

سيمول هذا المكون الفرعي تكاليف نظام مراقبة وتقييم وحملة الاتصالات وإدارة المشروع بما في ذلك:

- (1) إطار عمل متكامل للمراقبة والتقييم يتألف من (أ) إطار عمل نتائج البنك الدولي؛ و(ب) نظام معلومات إدارية وقاعدة بيانات ملائمة تحتوي على بيانات المراقبة والتقييم ومعالجة الحالة الخاصة بالمشروع؛ و(ت) عملية تقييم مستمرة وتقييم الأثر لقياس عدد من نتائج سوق العمل الأساسية ومؤشرات دمج الشباب.
- (2) حملة اتصالات تتألف من: (أ) استراتيجية اتصالات المشروع للتوعية وسط المستفيدين والعموم حول المشروع ومختلف نشاطاته، و(ب) إشراك المواطنين لضمان ردة فعل ملائمة من منصات الشباب والمستفيدين المعنيين لطلب توصيات حول تصميم المشروع وتنفيذه، و(ت) أداة اتصال تفاعلية للتواصل مع الشباب والمنظمات الشبابية في أنحاء البلاد.
- (3) دعم تقني متخصص لتنفيذ مهام معينة من المشروع مثل التزويد، والمراقبة على شبكة الإنترنت وتقييم الأثر، والاستشارات الدورية مع أصحاب المصالح الشباب ومنظمات غير حكومية يقودها الشباب، ومراقبة التدابير الاحتياطية، ودعم التنفيذ الإقليمي.

4. سياسات التدابير الاحتياطية التي قد تنطبق

سياسات تدابير احتياطية أطلقها المشروع	نعم	كلا	سيتمّ تحديدها لاحقاً
التقييم البيئي OP/BP 4.01	*		
المساكن الطبيعية OP/BP 4.04		*	
غابات OP/BP 4.36		*	
مكافحة الآفات OP 4.09		*	
الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11		*	
السكان الأصليون OP/BP 4.10		*	
إعادة استيطان غير إرادية OP/BP 4.12		*	
سلامة السدود OP/BP 4.37		*	

	*		مشاريع على المجاري المائية 7.50 OP/BP
	*		مشاريع في مناطق متنازع عليها 7.60 OP/BP

5. التمويل (بالملايين بالدولار الأمريكي)

50.00	مجموع التمويل المصرفي:	65.00	مجموع كلفة المشروع:
		0.00	فجوة التمويل:
المجموع			مصدر التمويل
15.00			المستدين
50.00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
65.00			المجموع

6. جهة الاتصال

البنك الدولي

جهة الاتصال: أنا باولا فيالو لوبيس

المنصب: خبيرة كبيرة في التنمية الاجتماعية

الهاتف: 473-5757

البريد الإلكتروني: alope@worldbank.org

جهة الاتصال: فيليب دو مينيفال

المنصب: قائد البرنامج

الهاتف: / 5360+4253

البريد الإلكتروني: pdemeneval@worldbank.org

المستدين / الوكيل / المتلقي

الاسم: وزارة المالية

جهة الاتصال:

المنصب:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

الوكالات المنفذة

الاسم: وزارة الشؤون العامة والحكومة

جهة الاتصال: عبد الكريم العمراني

المنصب: مدير التعاون الدولي

الهاتف: 212537771697

البريد الإلكتروني: elamrani@mag.gov.ma

7. لمزيد من المعلومات الاتصال بـ:

البنك الدولي

شارع 1818H، نورث وست

واشنطن العاصمة 20433

الهاتف: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>